The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
Website: www.peerianjournal.com
ISSN (E): 2788-0303
Email: editor@peerianjournal.com

The Economic Policy of Muslim Rulers in Iraq and Its Impact on Social Prosperity in The Umayyad and Abbasid Eras

Aahed eabd alkarim muhsin
University of Karbala
ahed.a@uokerbala.edu.iq

Abstract:

The study aimed to demonstrate the role of economic policy in social prosperity from the early Islamic period until the end of the Abbasid era. It employed several methodologies and discussed zakat and its role in social prosperity، endowments and their role in social prosperity، trade policy in the early Islamic period، trade policy in the Umayyad era، and in the Abbasid era، agricultural policy in the early Islamic period، the Umayyad era، and the Abbasid era. The results were evaluated، and among the most important findings are:

1. Zakat plays a prominent role in achieving social prosperity from the early Islamic period until the end of the Abbasid era، as it fulfills the needs of the poor، redistributes wealth، and also pays off debts.
2. The zakat system remained implemented in the Abbasid state، and zakat was collected from livestock، fruits، and crops.
3. The waqf has a major and effective role in achieving sustainable development and social prosperity، as it possesses the flexibility and capacity to achieve social prosperity.
4. Endowments flourished during the Umayyad era, especially in the Iraq region, and a large amount of money was obtained by the Mujahideen from the Islamic conquests.
5. In the Abbasid era, the endowment system developed significantly, to include additional areas such as establishing libraries and financing their maintenance, in addition to its support for the poor, the needy, and students of knowledge.

Keywords: Policy -The Economic- Impact on Social Prosperity- The Umayyad

السياسة الاقتصادية للحكام المسلمين في العراق و أثرها على الرخاء الاجتماعي
في العصر الأموي والعباسي

م.م عهد عبد الكريم محسن

جامعة كربلاء

Ahed.a@uokerbala.edu.iq

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض دور السياسة الاقتصادية في تعزيز الرخاء الاجتماعي خلال فترة صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي. استخدمت الدراسة مجموعة من المناهج التحليلية، وتناولت عدة جوانب منها الزكاة ودورها في تعزيز الرخاء الاجتماعي، والأوقاف وأثرها في تحقيقه، بالإضافة إلى السياسات التجارية والزراعية في مختلف العصور. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج رئيسية، من أبرزها:

1. لعبت الزكاة دوراً مهماً في تحقيق الرخاء الاجتماعي منذ عصر صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي، حيث ساهمت في تلبية احتياجات الفقراء، وإعادة توزيع الثروات، كما استخدمت لتسديد الديون.
2. استمر تطبيق نظام الزكاة في الدولة العباسية، حيث كانت تُؤخذ من المواشي والثمار والزروع.
3. شكل الوقف عاملاً رئيسياً وفعّالاً في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاجتماعي، بفضل مرونته وقدرته على الاستمرار في تلبية احتياجات المجتمع.
4. شهدت الأوقاف ازدهاراً كبيراً في العصر الأموي، خاصة في منطقة العراق، بفضل الأموال التي حصل عليها المجاهدون من الفتوحات الإسلامية.
5. في العصر العباسي، توسع نظام الوقف بشكل ملحوظ، ليشمل مجالات إضافية مثل تأسيس المكتبات وتمويل صيانتها، إلى جانب دعمه للفقراء والمساكين وطلاب العلم.

الكلمات المفتاحية: السياسة-الاقتصاد-الرخاء الاجتماعي-العصر الأموي-العصر العباسي

المقدمة

شهد العراق في الفترة الممتدة من العصر الأموي إلى نهاية العصر العباسي تطوراً اقتصادياً كبيراً، أثّر بشكل جوهري على بنية المجتمع وازدهاره، تميزت السياسات الاقتصادية للحكام المسلمين في هذه الحقبة بتعدد أبعادها ومرونة تطبيقاتها، ما ساهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الدولة وتطلعات المجتمع، وقد ركزت هذه السياسات على تنظيم الموارد الاقتصادية وتوزيعها بطرق تدعم الزراعة والتجارة والصناعة، مما جعل العراق مركزاً اقتصادياً بارزاً في العالم الإسلامي. كما كان لتوزيع الثروات وسياسات الضرائب، وتخصيص الأوقاف، وتطوير البنى التحتية العامة، دور فعّال في تعزيز تستعرض هذه الدراسة تأثير السياسات الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعي وتوفير الرخاء للفئات المتنوعة من السكان. تتناول الدراسة دور هذه السياسات في تحسين مستوى حياة الأفراد وتعزيز التكافل بين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الحرفيين والفلاحين والتجار وأبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى. وبالنظر لأهمية الموضوع، جاء البحث تحت عنوان: "السياسة الاقتصادية للحكام المسلمين في العراق وأثرها على الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تعد دراسة السياسة الاقتصادية للحكام المسلمين في العراق وأثرها على الرخاء الاجتماعي من المواضيع المهمة لعدة أسباب علمية وثقافية، ومنها:

1. يساهم البحث في تسليط الضوء على تطور السياسات الاقتصادية عبر العصور، ويستعرض كيفية تأثير الظروف التاريخية والاجتماعية في صياغة القرارات الاقتصادية.
2. يقدم البحث فرصة لاستكشاف نماذج الحكم الإسلامي في إدارة الاقتصاد وكيفية استجابتها للتحديات المختلفة، مما يعزز فهمنا لدور الحكام في تشكيل بيئة اقتصادية مستقرة.
3. يساعد هذا الموضوع على فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية والهيكل الاجتماع؛ مما يتيح دراسة كيف أسهمت تلك السياسات في تعزيز أو تقويض التماسك الاجتماعي.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

4. يمثل هذا البحث إضافةً مهمة إلى الأدبيات التاريخية والاقتصادية، حيث يقدم بيانات وتحليلات تساعد في فهم تطور الحضارة الإسلامية وتأثيرها العالمي.
5. يساهم البحث في استكشاف كيفية تفاعل السياسات الاقتصادية مع الثقافات المتنوعة في العراق، مما يعكس التعددية والتنوع الثقافي السائدين في تلك الحقبة.
6. يفتح هذا البحث آفاقاً لدراسات مستقبلية تتناول مواضيع مشابهة، سواء ضمن سياق الحضارات الإسلامية أو في مجالات أخرى من التاريخ الاقتصادي.

أهداف البحث:

1. بيان دور السياسية المالية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي.
2. إبراز ور السياسة التجارية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي.
3. توضيح دور السياسة الزراعية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

الدراسات السابقة:

على الرغم من وفرة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث العام، إلا أنه لم تُجرَ أي دراسة تناولت هذا الموضوع من زاوية السياسات الاقتصادية في العصر الأموي والعباسي؛ مما يكشف عن وجود فجوة واضحة في الأدبيات العلمية حول هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في تحليل العلاقات المعقدة بين السياسات الاقتصادية التي انتهجها الحكام في العصر الأموي والعباسي، وتأثير تلك السياسات على الأوضاع الاجتماعية. يهدف البحث إلى توفير إطار تحليلي لفهم كيفية تكوين الرخاء الاجتماعي ضمن هذا السياق التاريخي، ويعكف على معالجة هذه المشكلة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس:

ما دور السياسة الاقتصادية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما دور السياسية المالية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي؟
2. ما دور السياسة التجارية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي؟
3. ما دور السياسة الزراعية في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي؟

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المناهج التالية:

1. استخدام المنهج التاريخي لفهم تطور السياسات الاقتصادية.
2. المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصف دقيق للسياسات وتأثيرها.
3. المنهج الاجتماعي لدراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية والرخاء الاجتماعي.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

خطة البحث:

المبحث الأول: السياسية المالية ودورها في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الزكاة ودورها في الرخاء الاجتماعي.

المطلب الثاني: الأوقاف ودورها في الرخاء الاجتماعي.

المبحث الثاني: السياسة التجارية ودورها في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السياسة التجارية في عصر الأمويين.

المطلب الثاني: السياسة التجارية في عصر العباسيين.

المبحث الثالث: السياسة الزراعية ودورها في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السياسة الزراعية في عصر الأمويين.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية في عصر العباسيين.

الخاتمة، وفيها:

النتائج.

التوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

المبحث الأول: السياسية المالية ودورها في الرخاء الاجتماعي من صدر الإسلام وحتى العصر العباسي

المطلب الأول: الزكاة ودورها في الرخاء الاجتماعي:

كان للزكاة دور هام طوال العصر الأموي، حيث كانت تحصل الزكاة من قطاعين هامين: الزراعة والتجارة، وأنشأوا ديوان الصدقات، وهو خاص بالنظر في أمور الزكاة، والصدقات؛ من أجل توزيعها على مستحقيها في الوجوه الشرعية، وقد ظلت الزكاة تؤدي دورها في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي، حيث كانت تجمع الزكاة وفق ما كانت عليه في عصر الخلافة الراشدة، وتوزيعها وفق المصارف التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية[1]. كان نظام الزكاة مطبقاً في العصر الأموي وفقاً للأسس الشرعية المعتمدة، وبلغت الزكاة ذروة تطورها في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث وثق الشعب به لحرصه على تطبيق مبادئ الإسلام عملياً، مما دفعهم إلى الإسراع في أداء الزكاة له[2]. وظل نظام الزكاة مطبقاً في الدولة العباسية، وكانت تؤخذ الزكاة من المواشي، والثمار والزروع، والذهب والفضة، وكان هارون الرشيد يختار لمن يقوم على جمع الزكاة وبيت المال أن يكون أميناً ثقة، ولا يدخل أموال الصدقة في أموال الخراج؛ لأن أموال الزكاة توزع حسب ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد ساهمت الزكاة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية في العصر العباسي[3].

المطب الثاني: دور الأوقاف في الرخاء الاجتماعي:

الوقف هو: "تحبيس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه، بقطع تصرفه، وغيره في رقبته، يصرف ريعه إلى جهة بر تقربا إلى الله تعالى"[4]. عند النظر في الوقوف ومتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاجتماعي يتضح أن الوقف له دور رئيسي وفعال في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاجتماعي، فهو يملك من المرونة والسعة ما يسمح له بتحقيق الرخاء الاجتماعي، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1-الوقف يراعي الاحتياجات البشرية وترتيبها حسب الأولوية:

الشريعة الإسلامية أمرت بمراعاة المصالح والمفاسد، وبمراعاة الأولى عند ازدحام المصالح، وهذا ما ينبغي مراعاته في الوقف، فيراعى في الوقف أهم الاحتياجات وأولاها، فيوقف عليها، وبذلك يسهم الوقف في التنمية المستدامة من خلال مراعاة الأولى من الاحتياجات البشرية بأن يوقف عليه، وهذه المراعاة للاحتياجات البشرية مبدأ مبادئ الشريعة الإسلامية، وأصل من أصولها، فهي التي جاءت بإباحة أكل الميتة وشرب الخمر عند الاضطرار مراعاة للأولويات، وتقديماً لحفظ النفس على ارتكاب ما حرم الله تعالى، كما أن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ المقاصد الخمسة، وهي: حفظ النفس، والمال، والنسب، والدين، والعقل[5].

ويستطيع الوقف أن يساهم في تحقيق هذا المطلب من مطالب الرخاء الاجتماعي؛ لتحقيقها في بلاد العراق، وذلك من خلال مراعاة القطاعات الأشد احتياجاً للإنفاق عليها من الوقف، وتقديمها على غيرها، ونلمس هذا من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين صرف وقفه إلى الفقراء والقربى، فقدم الفقراء؛ لأنهم أشد احتياجاً من ذوي القربى، إلا إذا كان ذو القربى فقيراً فيقدم؛ مراعاة للمصلحتين، الفقر، والقرابة.

ومن خلال الوقف يحصل الإنسان على الموارد اللازمة لمستوى معيشة اللائق به، فلو نظرنا إليه لوجدنا أن هذا الخيار هو لب العمل الوقفي، حيث إن الوقف على الفقراء والمساكين، يسمح لهم بالعيشة الكريمة اللائقة بالإنسان كإنسان.

2-معالجة الفقر:

والوقف يسهم في معالجة الفقر والحد من آثاره من خلال ما يلي:

- يقوم الوقف توفير ما يحتاجه المجتمع من احتياجات، وهذا له دور كبير في الحد من مشكلة الفقر.
- يعمل الوقف تقليل الفجوة بين الطبقات في المجتمع.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع.
- يعمل الوقف على تقوية الروابط الأسرية والتكافل العائلي.
- الوقف له دور كبير في تحقيق التكافل الاجتماعي[6].

فالأوقاف شريك رئيسي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويؤكد الباحثون على أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق إلا بالشراكة بين القطاع الحكومي وغير الحكومي، وهو يشمل القطاع الخاص، والقطاع الخيري، والأوقاف من القطاع الخيري[7]. وقد ازدهرت الأوقاف بشكل كبير في العصر الأموي، خاصة في بلاد العراق، وذلك بفضل كثرة الأموال التي اكتسبها المجاهدون من الفتوحات الإسلامية، مما أدى إلى توسع مجالات الوقف في ذلك الزمن. فلم يقتصر الوقف على مساعدة الفقراء والمساكين، بل امتد ليشمل بناء دور العلم ودعم الطلاب، بالإضافة إلى إنشاء المساجد والمرافق الخيرية.

ونتيجة لتزايد إقبال الناس على الوقف واهتمامهم به، ظهرت هيئات مختصة بالإشراف عليه وتدبير شؤونه. في البداية، كانت الأوقاف تدار من قبل الواقفين أو من يوكلون إليهم ذلك، لكن مع ازدياد عدد الأوقاف وتنوعها، أصبح من الضروري تخصيص أجهزة خاصة تهتم بالأوقاف. في بغداد وغيرها من مراكز الحضارة الإسلامية، كان القضاة يتولون الإشراف على الأوقاف شخصياً، ويحاسبون القائمين عليها، وإذا لاحظوا أي تقصير في صيانتها أو إدارتها كانوا يعاقبون المسؤولين عنها. ويشير التاريخ إلى اهتمام بعض القضاة بالأوقاف في العصر الأموي، ومن بينهم القاضي أبو الطاهر عبد الملك بن محمد الحزمي الأنصاري، الذي كان يزور الأحباس بنفسه كل ثلاثة أيام شهرياً، ويشرف على إصلاحها وتنظيفها، مصطحباً معه بعض العمال. وكان يعاقب المتولي بعشر جلدات إذا وجد خللاً في إدارتها[8].

الوقف في الدولة العباسية:

في العصر العباسي، شهد نظام الوقف توسعاً كبيراً، فلم يعد مقتصراً على مساعدة الفقراء والمساكين أو دعم طلاب العلم، بل امتد ليشمل تأسيس المكتبات والإنفاق على صيانتها، إضافةً إلى إنشاء المصحات التي كانت تقدم العلاج المجاني للمرضى، وبناء الدور لتوفير السكن للفقراء والمحتاجين، كما شهد هذا العصر إنشاء منصب "صدر الوقوف" الذي تولى رئاسة إدارة الوقف، وأوكلت إليه مهمة الإشراف على الأوقاف وتعيين الأعوان لمساعدته في إدارة شؤونها[9].

كانت الأوقاف تلقى دعماً كبيراً من خلفاء الدولة العباسية، إذ يذكر ابن كثير في البداية والنهاية عن أحداث سنة 631هـ، أن بناء المدرسة المستنصرية في بغداد اكتمل في ذلك العام، وهي المدرسة التي شيدها الخليفة المستنصر بالله، ولم يكن لها نظير قبل ذلك. خُصصت المدرسة للمذاهب الأربعة، حيث ضمت لكل مذهب 62 فقيهاً، وأربعة معيدين، ومدرساً، إلى جانب شيخ للحديث، وقارئين وعشرة مستمعين، وشيخاً في الطب، وعشرة من المسلمين يتخصصون في دراسة الطب، بالإضافة إلى مكتب للأيتام. وقد خُصصت للجميع حصص من الخبز واللحم والحلوى والنفقات، بحيث تكفي احتياجات كل فرد[10]. وقد اتفقت جميع المذاهب الاسلامية بتحديد اهداف الوقف وكالاتي: -

1. تنفيذ اوامر الله سبحانه وتعالى بالبذل والانفاق.
2. العمل على تحقيق التكافل الاجتماعي بين افراد الامة الاسلامية حتى تسود الالفة والمحبة والاستقرار في المجتمع الاسلامي.
3. ضمان استمرارية بقاء المال ودوام المنفعة به.
4. تحقيق أهداف تنمية المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية[11].

وقد ازدهر نظام الوقف في العصور العباسية الأولى، حيث خصصت أوقاف من الأراضي لدعم الحرمين الشريفين، ولرعاية المجاهدين والأيتام، ولعتق الرقاب، إضافة إلى بناء المساجد والحصون، وإقامة المشاريع العامة كمشاريع إصلاح الطرقات وتطويرها[12].

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

وأسهمت الأوقاف في العراق بشكل واسع في توفير الرعاية الصحية للمسلمين، حيث تنافس الخلفاء ونساؤهم ووزراء الدولة وأعيانها في إنشاء العديد من المستشفيات والمدارس الطبية. وقد أدت هذه المستشفيات دوراً إنسانياً في علاج المرضى بدنياً ونفسياً، كما أصبحت مراكز لتدريس الطب النظري والعملي، وكان للأوقاف دور بارز في دعم الرعاية العلمية والصحية ومساعدة المرضى الفقراء، حيث خصص الأثرياء أموالهم لدعم البيمارستانات، التي قدمت خدمات واسعة شملت علاج المرضى وتوفير الغذاء لهم.

ومن أبرز مجالات الوقف التي اتسع أثرها بشكل واسع في العراق في العصر العباسي، حرص الواقفين على توفير خدمات اجتماعية لشريحة كبيرة من المجتمع، حيث اهتموا برعاية الفقراء والمساكين والمتصوفة، وتوفير المأوى لهم في الخوانق والروابط والزوايا. كما شمل الاهتمام رعاية المنقطعين وأبناء السبيل، بالإضافة إلى الأيتام والعناية بشؤونهم[13].

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

المبحث الثاني: السياسة التجارية ودورها في الرخاء الاجتماعي في عصر صدر الإسلام إلى العصر العباسي

المطلب الأول: التجارة الداخلية في العراق في العصر الأموي:

تشكل الأسواق جوهر النشاط الاقتصادي، إذ يتبادل فيها الناس السلع والمنتجات، مما يعزز حركة الحياة الاقتصادية، ويسهم في ترويج البضائع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، تعد الأسواق وجهة أساسية للناس من مختلف الأماكن، سواء كانوا من الداخل أو الخارج، لتلبية احتياجاتهم اليومية وضمان معيشتهم. ولذلك، كان الاهتمام بالأسواق منذ العصور الماضية وحتى اليوم أمرًا بالغ الأهمية، لدورها الفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فكلما توافرت السلع في الأسواق واستقرت أسعارها، شعر الناس بالطمأنينة والأمان قال زياد بن أبيه لمعقل بن يسار[14]: "أبا زياد ألست تعلم أن الأسواق قائمة، وأن السبل آمنة، وأن الأعطيات والأرزاق تخرج إلى شهر معلوم، ويبيع البائع إلى شهر معلوم؟ قال: بلى، قال: فلله الحمد لا يزال الناس بخير ما كان أمرهم هكذا"[15]؛ وقد وضعت الدولة في العصر الأموي الأسواق تحت المراقبة الصارمة، وقاموا بتعيين القائمين على الأسواق، لمتابعة ما يجري فيها، وتنظيما أحكامها، وإصلاح أمورها، وكانت هذه المهمة تسند للخاصة، ممن عرف بالثقة والعدالة في البلاد، واتبع الأمويون أحكام من سبهم في الرقابة على الأسواق، حيث يعين الوالي أو الخليفة عمالاً على الأسواق، أو يسند هذا الأمر إلى أمير البلدة، وممن ولي مراقبة الأسواق بالعراق سمرة بن جندب في عهد معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنهما-حيث ولي مراقبة أسواق البصرة، وكذلك كان زياد ابن أبي الرقابة على الأسواق في العراق في عهد معاوية بن أبي سفيان –رضي الله عنه- "إن زياداً أمر أن لا يباع القت إلا وزنا، فسأل غلاما له عن قت اشتراه فقال: أخذته كذا وكذا حبلا بدرهم، فتنكر وركب إلى أصحاب القت فقال لرجل منهم: كيف تبيع القت؟ قال: كذا وكذا حبلا بدرهم، قال: أو لم يأمر الأمير ببيع القت وزنا؟ فقال: أو كل ما يأمر الأمير به أطعناه فيه؟! فقطع يده، فلم يبع إلا وزناً"[16]. وفي هذا النص بيان لتفقد الأمراء في عصر بني أمية للأسواق، ومتابعتها.

وكان الوليد بن عبد الملك "يمر بالبقال فيقف عليه فيأخذ حزمة البقل فيقول: بكم هذه؟ فيقول: بفلس، فيقول: زد فيها"[17]. وقام الحجاج بن يوسف في العراق قام بضبط عيار لصاع عرف بصاع الحجاج، وسعر به على أهل البصرة[18].

إن تعدد الأسواق وزيادتها وعناية الدولة بها في العصر الأموي يكشف بشكل واضح الدور الهام للتجارة الداخلية في تحقيق الرخاء الاجتماعي، وقد انتشرت في بلاد العراق العديد من الأسواق الجامعة، ومن ذلك: أسوق مدينة البصرة، وكانت تباع فيه مختلف البضائع، كسوق المربد، وهي من الأسواق الجامعة، وفي الكوفة سوق رئيسية يجتمع فيها كثير من التجار، الذين تنوعت تجاراتهم، كما انتشرت دور التجارة، كدور القصارين في الكوفة، ودار عمر بن حريث لأصحاب الخز، ودار حكيم لأصحاب الأنماط، وقد تميزت هذه الدور بأنها أماكن للبيع الثابت[19].

تمهيد الطرق من وإلى الأسواق وداخلها:

على الدولة أن تقوم بتمهيد الطرق من وإلى الأسواق، وداخلها من أجل ضمان انسياب حركة التجارة داخل السوق، ومنها وإليها، وهذا له تأثير كبير على رفع الكفاءة الاقتصادية للسوق، وضمان انسياب حركة التجارة، ورواجها.

قال أبو يوسف: "وأيما رجل من هؤلاء التجار الذين في الأسواق والأرباض والمحال أمر أجيرا عنده فرش في طريق فناء المسلمين فعطب به عاطب؛ فالضمان على الآمر وإن كان أمره فتوضأ في الطريق فالضمان على المتوضئ، من قبل أن منفعة الوضوء للمتوضئ ومنفعة الرش للآمر"[20].

التجارة الخارجية في العراق في العصر الأموي:

تلعب التجارة الخارجية دورًا حيويًا في تقدم المجتمعات، إذ لا يمكن لأي دولة، مهما اختلفت نظمها السياسية، أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولمدة طويلة. فهذه السياسة تفرض على الدول أن تنتج جميع احتياجاتها من السلع، وهو أمر صعب التحقيق في ظل الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتفاوتة بين الدول. وعلى الرغم من أن بعض الدول قد تسعى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أن ذلك لا يعني أنها تستطيع العيش بمعزل عن بقية الدول. فالدول، مثل الأفراد، لا يمكنها إنتاج جميع ما تحتاجه من سلع وخدمات. وبالتالي، يتطلب الأمر أن تركز الدول على إنتاج

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

السلع التي تتيح لها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وتبادل الفائض منها مع الدول الأخرى التي قد لا تتمكن من إنتاجها أو التي سيكون إنتاجها داخل حدودها مكلفًا. في مثل هذه الحالات، يصبح الاستيراد خيارًا أكثر جدوى من الإنتاج[21].

توطدت العلاقات التجارية بين بلاد العراق وغيرها من البلاد، كبلاد الأندلسي في عهد الدولة الأموية، حيث انتقل التجار الأندلسيون إلى مختلف مناطق المشرق بحثًا عن الفرص التجارية، فقد رحلوا إلى مصر والحجاز واليمن والعراق ، لجلب السلع التجارية إلى بلادهم، ويظهر هذا بوضوح في ما ورد في كتب التراجم من إشارات تؤكد ذلك. على سبيل المثال، ورد في ترجمة عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب السلمي، أنه كان قد رحل حاجًا وتاجرًا، ومر ببغداد، حيث وصفته المصادر بأنه كان رجلاً عاقلًا كريمًا، ذا مال وجاه عظيم[22].

وقد راجت التجارة الخارجية من بلاد العراق إلى غيرها من البلاد ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها:

أدى إصدار العملة الموحدة للدولة الإسلامية إلى زيادة السيولة النقدية، حيث تطورت العملة وتميزت بدقة وانضباط في الوزن والعيار، مما أعاد الثقة في النقود المتداولة. ونتيجة لذلك، أصبحت العملة تحظى بقبول عام، وحلّت الوحدات النقدية محل الوزن في المعاملات التجارية، مما ساهم في كسر القيود النقدية التي كانت مفروضة على التجارة، وبالتالي بدأت التجارة تنمو بوتيرة سريعة.

شهدت هذه المرحلة استقراراً سياسياً نسبياً مقارنةً بالفترات السابقة، حيث اقتصرت الفتن على مناطق محددة من الدولة ولم تكن بالحدة والضراوة التي كانت عليها من قبل. إضافةً إلى ذلك، جرى تنفيذ إصلاحات تجارية أثرت إيجاباً على التجارة الداخلية، وكان من أبرز هذه الإصلاحات توحيد المكاييل والموازين في بلاد العراق[23].

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

المطلب الثاني: السياسة التجارية ودورها في الرخاء الاجتماعي في العصر العباسي:

الأسواق في العراق في العصر العباسي:

اعتنى الخلفاء في العصر العباسي بالتجارة الداخلية والتي تتمثل في الأسواق، فالمنصور اعتنى بالأسواق في مدينة بغداد، جاء في كتاب البلدان: " ووقّع إلى كل أصحاب ربع ما يصير لكل رجل من الذرع، ولمن معه من أصحابه، وما قدّره للحوانيت والأسواق في كل ربض، وأمرهم أن يوسعوا في الحوانيت ليكون في كل ربض سوق جامعة تجمع التجارات"[24].

لم تكن الأسواق البغدادية مجرد أماكن لبيع وشراء السلع، بل كانت مجتمعاً متكاملاً يعكس جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية كافة. على واجهاتها، تجمع الناس من شتى الطبقات والفئات الاجتماعية، وأصبحت سوق بغداد وجهة للزوار، سواء بقصد الشراء أو للاستمتاع بالأجواء الحياتية والاجتماعية والثقافية التي توفرها. كما مثلت مرآة حية للحياة اليومية في بغداد، كاشفة بوضوح عن جميع مظاهر الحياة والتفاعلات الاجتماعية المتنوعة[25].

التجارة الخارجية في العراق في العصر العباسي:

كان اهتمام الخلفاء العباسيين وتشجيعهم للتجارة والتجار من أهم العوامل التي أسهمت في تنشيط الحركة التجارية في العراق والحجاز. فقد سعت الدولة إلى دعم التجار بوسائل مباشرة وغير مباشرة؛ حيث عمل الخليفة وكبار المسؤولين على زيادة الطلب على السلع، بل وذهب بعض الخلفاء إلى حد إعفاء التجار من بعض الضرائب ومنحهم هدايا نقدية. كذلك، تبنّى المسؤولون في العراق سياسة حرية التجارة، فلم تُفرض قيود على نقل السلع بين ولايات الدولة المختلفة، ولم تحتكر الحكومة أي بضاعة أو تمنع تداولها[26]. وقد ساعد على ازدهار التجارة الخارجية بين العراق وغيرها من البلاد، كما بين العراق والحجاز عدة عوامل هي:

1-الطرق بين العراق ومكة المكرمة:

حيث يبدأ الطريق من بغداد ماراً بالكوفة، ثم ينطلق عبر العديد من المحطات التجارية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة وهو طريق مهم في نقل التجارة من العراق إلى الحجاز والعكس.

2-الطريق من العراق إلى المدينة:

كان هناك طريق بري يربط العراق بالمدنية المنورة، ويمر الطريق بالعديد من المحطات التي تبدأ من البصرة، حتى يصل النباح، ومنها يتفرع إلى طرقين:

أ. من النباح حتى يصل إلى مكة.
ب. من البصرة حتى يلتقي بطريق الكوفة، ومنها يمتد إلى مكة.

وقد ساهمت هذه الطرق في نمو التجارة الخارجية بين بلاد العراق وغيرها من البلاد بصورة كبيرة[27].

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

المبحث الثالث: السياسة الزراعية ودورها في الرخاء من صدر الإسلام وحتى العصر العباسي:

المطلب الأول: السياسة الزراعية ودورها في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي:

يُعد العصر الأموي من الفترات الرائدة في النشاط الزراعي، حيث أولى الخلفاء والولاة اهتماماً كبيراً باستصلاح الأراضي، وقاموا بنقل المزارعين إلى العراق. وكانت مدينة البصرة واحدة من أهم المراكز الزراعية في ذلك الوقت، إذ اشتهرت بإنتاج 300 نوع من التمور. ومن أشهر تمور البصرة تمر "البرني"، وهو نوع مميز بلونه الأصفر وشكله المستدير، ويُعد من أجود أنواع التمور[28].

اشتهرت مدينة الكوفة بزراعة العديد من المحاصيل الزراعية مثل الحنطة والشعير، كما تميزت بإنتاج الأرز، حيث كانت أرض السواد مركزاً مهماً لإنتاجه. بالإضافة إلى ذلك، كانت الكوفة معروفة بزراعة السمسم، والذرة، والعدس. وقد قامت الكوفة بتصدير الفاكهة والزيوت المستخلصة من بذرة القطن، والكتاب، والسمسم إلى الأسواق العراقية الأخرى، وكان للزياتين سوق كبير بالقرب من قصر الإمارة في بغداد، كما كانت الكوفة من أكبر مراكز زراعة النخيل؛ حيث تمتد مزارع النخيل غرباً حتى مدينة القادسية، وشرقاً حتى مدينة الأنبار، وكانت تجارة التمر من التجارات الرئيسية في الكوفة[29].

ومن المدن العراقية التي اشتهرت بالزراعة في العصر الأموي، مدين واسط، حيث تمتاز المدينة بخصوبة أراضيها، ووفرة المياه، حيث تروي مياه دجلة والفرات، واشتهرت تلك المدينة بالحنطة والشعير، والأرز، وقد كانت تنتج هذه المحاصيل بكميات كبيرة، كما كانت من أكبر مراكز زراعة النخيل كذلك، حتى كانت أهل واسط يحتفلون بسفن التمر، قال المقدسي: "وإذا كان بوقت حمل التمر الحديث الى واسط نظر أوّل سفينة تضل، فيزين لها ذلك البيّع الشطّ الى دكّانه بالأنماط والستور"[30]. واشتهرت مدينة الموصل بإنتاج القمح والشعير، وكانت كثير من مدن العراق تعتمد على ما تنتجه المواصل من قمح وشعير، كما صدرت الموصل الكثير من الأخشاب إلى المدن العراقية[31]. وهكذا يتضح دور السياسة الزراعية في العصر الأموي في تحقيق الرخاء الاجتماعي؛ حيث انتعشت الزراعة، في ذلك العصر، ما يعود بالنفع الكبير على الفرد والمجتمع.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية ودورها في الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي:

اهتمت العباسيون بالنشاط الزراعي، وكان لهم بصمة في ذلك، من خلال نظام الإقطاع، وقد تنوع الإقطاع في العصر العباسي، كالتالي:

إقطاع التمليك:

الإقطاع هو عملية توزيع الأراضي الموات، فهو وسيلة من أجل تنمية وبعث النشاط الزراعي داخل الأرض المعطلة، وهذا التوزيع للأرض يكون بين القادرين على استثمارها وإعمارها، لا يختص هذا التوزيع بالاستثمارات الزراعية فقط، وإنما يمكن أن يكون الغرض منه إنشاء وحدات سكنية وغيرها، فالنوع الأول من الإقطاع هو إقطاع التمليك.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

إقطاع الاستغلال:

إقطاع الاستغلال: هو أن ينتفع بالإقطاع في الزرع والإجارة وغيرهما مع بقائه للمسلمين[32].

كان الإقطاع واسع الانتشار في العصر العباسي، ولم يقتصر على أجزاء من ولاية معينة، بل شمل الولاية بأكملها، مع فرض دفع مبلغ من المال إلى دار الخلافة، بالإضافة إلى الهدايا والتحف. وقد تمكنت طبقات معينة من الوصول إلى الثراء الفاحش، حيث تراكمت الأموال في خزائنهم، مما دفعهم إلى الاهتمام ببناء القصور وزراعة البساتين ذات العطور الفواحة، التي كانت تحتوي على أحواض سباحة فاخرة. ولكن، كان التساؤل: كيف تم تمويل هذه الأبنية الضخمة، وما مصدر الأموال الطائلة التي سمحت بهذه الفخامة؟ الجواب يكمن في الإقطاع الذي رفع من مكانة طبقات معينة على حساب طبقات أخرى، جعلتها تعتمد على الإقطاع ولا تكاد تحصل على قوت يومها، إذ كانت ثمار أعمالها تذهب إلى أولئك الذين يتسابقون لجمع المال، مما أدى إلى تدمير الأراضي وانتشار السخط[33].

ومنذ أن تولى الخلفاء العباسيون مقاليد الحكم ساروا في طرق منح الإقطاعات الزراعية وإن لم يكن هذا النمط بجديد على الدولة الإسلامية، فإذا عدنا إلى الوراء قليلاً نجد أن هذا النظام هو نظام متعارف عليه منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، وإن ظهر بصورة ملموسة في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وقوى العباسيون هذا النظام وطبقه أو لخليفة لهم وهو أبو العباس السفاح، فكان يقصد من وراء ذلك إرضاء مناصري الدعوة العباسية ومنح مكافأة عينية لهم، وكان الإقطاع في نظره أفضل مكافأة تقدم لأنصاره .

فأقطع أبناء على بن أبي طالب كرم الله وجهه إقطاعات متعددة في خطوة على طريق المصالحة بينهم وبين البيت العباسي، كما منحهم أراضي واسعة كانت من أملاك الأمويين وتمت مصادرتها وأصبحت من أملاك الدولة أو ما اصطلح على تسميته بالصوافي[34]. إن قيام العباسيين لم يضعف الاتجاهات المذكورة بالنسبة للأرض، بل عززها وساعد في ازدهار التجارة على توفير رؤوس الأموال التي مكنت من شراء الأرض وتطويرها، وأصبح اقتناء الضياع دليل الشرف والثروة.

وأعطى العباسيون المثل في الأرض فقد استولوا على ضياع الأمويين وأمرائهم وأحدثوا ديواناً خاصاً بالضياع السلطانية، ووسعوا هذه الضياع بحفر الأنهار واستصلاح الأراضي بالشراء والمصادرة، فكان للإلجاء أثر في تكوين إقطاعيات جديدة، فقد حول الإلجاء أراضي وضياع كثيرة إلى ضياع سلطانية خاصة، فكان الإشارات إلى ظلم العمال وابتزاز أموال الزراع والفلاحين في العصر العباسي، وهذا الوضع مع التطورات الاقتصادية، ساعد على نمو الإقطاع[35]. تم اختيار الإقطاع الاستغلالي نظرًا لقيمته المادية الضريبية، حيث أن الجندي الذي لا يعيش فوق أرض الإقطاع ولا يملك أية معرفة أو خبرات زراعية، لم يكن ينظر إلى الأراضي كمالك لها. بل كان يُرسل من ينوب عنه لجمع الإتاوة من الفلاحين، مع تكليفه بمهمة الحفاظ على الأراضي حتى الحد الأقصى[36].

إقطاعات مدنية:

فالإقطاعات المدنية كانت تمنح للموظفين بدل الرواتب، وكانت أكثر أنواع الإقطاع شيوعاً في مفتتح القرن الرابع الهجري. فعندما يتسلم الوزير مقاليد الوزارة يعطى الإقطاعات، فإذا ما عزل، أخذت منه وسلمت إلى خلفة في الوزارة، وكانت اقطاعات الوزراء واسعة يديرها ديوان خاص يسمى ديوان إقطاع الوزراء.

ويعطى لبقية الموظفين الكبار إقطاعات أيضاً ففي عام 325هـ قدم ابن رائق أمير الأمراء ليحكم ضامن ولاية الأهواز إقطاعات يبلغ واردها خمسين ألف دينار في السنة، وفى 334هـ أقطع معز الدولة البويهي حاشيته إقطاعات واسعة كما أنه أقطع خازنه[37].

فكانت الضياع عندهم كالمزارع أو ما يعبر عنه المصريون بالأبعادية أو العزبة، ويغلب الضياع أن تكون لأهل الدولة من الخلفاء أو أقاربهم أو عمالهم

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

أو وزرائهم أو كتابهم أو من يلوذ بهم من أهل النفوذ ، فكانت فكرة الإلجاء سائدة فكان من أسباب كثرة الضياع عند أهل الخلفاء ورجال الدولة إلجاء الأهالي ضياعهم إلى بعض أقارب الخلفاء أو العمال تعززاً بهم من جباة الخراج ، فكان صاحب الأرض يلتجئ إلى بعض أولئك الكبراء فيستأذنه أن يكتب ضيعته أو ضياعه باسمه فلا يجرؤ الجباة على العنف، أو الظلم في اقتضاء خراجها بل هم قد يكتفون منهم بنصف الخراج أو ربعه مراعاة لذلك الكبير ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعاً له ويدون في دفاتر الحكومة فتصبح تلك الضياع مع مرور الأعوام ملكاً للملجأ إليه .ويصبح صاحبها الأصلي شريكاً في غلتها ومثل هذا الإلجاء يحدث في كل العصور في البلاد التي يخاف أهلها سطوة الحكام واستبدادهم[38].

إقطاعات خاصة:

فلقد جاء العباسيون إلى الحكم وشهدت الدولة تطوراً كبيراً وعظيماً في المجالات المختلفة، كالمجال الثقافي والمجال الإداري، والعسكري ففي عهدهم اتسعت آفاق التفكير والفكر وترعرعت شجرة الثقافة الإسلامية وترجم إلى العربية الكثير من الكتب الأجنبية فأضافت جديداً إلى العقول ووسعت كثيراً من المدارك التي هي حصيلة العقول المتباينة التفكير، والمختلفة الموازين، ففي ظل العباسيون ظهرت مؤسسة الوزارة كوظيفة إدارية واحتل الوزير مكانة مرموقة[39].

والإقطاعات الخاصة كانت تمنح إلى أفراد لهم خدمات خاصة، أو قابليات خاصة، دون أن يكونوا موظفين كالشعراء والمحدثين والمغنيين، ويكون لصاحبها الملكية التامة وحق توريثها من بعده، فهناك إشارة إلى اقطاع كانت تتمتع به حفيدة الشاعر البحتري في خلافة الأراضي وكان قد منح لجدها.

ويدخل في هذا الصنف إقطاع الأرض المتروكة والموات لغرض إحيائها، وكانت الطريقة المتبعة هي أن يجلب صاحب الإقطاع الفلاحين لاستغلال الأرض ويجهزهم بالبذور والمال، كما أنه يقوم بكرى القنوات، ويدفع للخزينة مقداراً معيناً من المال كل سنة.

ويتمتع صاحب الإقطاع مقابل ذلك بملكية رقبة الأرض وبحق توريثها، ويعفى من كل ضريبة أخرى ومن أي تدخل حكومي، ولعدة سنين لغرض التنمية ثم يقوم بدفع العشر[40].

لقد كان النشاط الزراعي في العصر العباسي عاملاً مهماً في تنشيط الحياة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، حيث دعم الخلفاء الزراعة بطرق متنوعة. وتميز النشاط الزراعي في العراق خلال هذه الفترة بتنوع المحاصيل الزراعية ووفرتها، مثل البقول، واللوبيا، والسمسم، وغيرها من المحاصيل، مما أسهم في تحقيق الرخاء الاجتماعي[41].

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

الخاتمة

النتائج:

1. تلعب الزكاة دوراً بارزاً في تحقيق الرخاء الاجتماعي في العصر الأموي والعباسي، حيث تسد احتياجات الفقراء، ومن خلالها يتم إعادة توزيع الثروات، كما تُستخدم لسداد الديون.
2. ظل نظام الزكاة مطبقاً في الدولة العباسية، حيث كانت تُؤخذ الزكاة من المواشي، والثمار، والزروع.
3. للوقف دور رئيسي وفعّال في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاجتماعي، فهو يتمتع بالمرونة والقدرة على تحقيق ذلك بفضل سعة مجالاته.
4. ازدهرت الأوقاف بشكل كبير في العصر الأموي، خاصة في بلاد العراق، وذلك بفضل الأموال التي حصل عليها المجاهدون من الفتوحات الإسلامية.
5. في العصر العباسي، شهد نظام الوقف توسعاً كبيراً، حيث لم يعد مقتصراً على مساعدة الفقراء والمساكين أو دعم طلاب العلم، بل امتد ليشمل تأسيس المكتبات والإنفاق على صيانتها.
6. أوضحت الدراسة أن السياسة التجارية في العصر الأموي والعباسي لعبت دوراً كبيراً في تحقيق الرخاء الاجتماعي.
7. تكشف زيادة عدد الأسواق في العصر الأموي والعناية التي أولتها الدولة بها عن الدور الهام للتجارة الداخلية في تحقيق الرخاء الاجتماعي.
8. ازدهرت التجارة الخارجية بين بلاد العراق وغيرها من الدول بفضل عدة عوامل، منها إصدار العملة والاستقرار السياسي.
9. كان اهتمام الخلفاء العباسيين وتشجيعهم للتجارة والتجار من أبرز العوامل التي ساعدت في تنشيط الحركة التجارية في العراق والحجاز.
10. يتضح من الدراسة أن السياسة الزراعية في العصر الأموي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الرخاء الاجتماعي، حيث انتعشت الزراعة في ذلك العصر، ما عاد بالنفع الكبير على الفرد والمجتمع.
11. تميز النشاط الزراعي في العراق خلال العصر العباسي بتنوع المحاصيل الزراعية ووفرتها، مثل البقول، واللوبيا، والسمسم، وغيرها من المحاصيل، مما أسهم في تحقيق الرخاء الاجتماعي.

التوصيات:

1. عمل دراسة موسعة عن السياسة الاقتصادية في العصر الأموي.
2. عمل دراسة موسعة عن السياسة الاقتصادية في العصر العباسي.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
Website: www.peerianjournal.com
ISSN (E): 2788-0303
Email: editor@peerianjournal.com

قائمة المصادروالمراجع

1. **البخاري**، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ العناق في الصدقة، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.
2. **الطبري**، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.
3. **ابن بطال**، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م.
4. **متفق عليه** .البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام.
5. **الخطابي**، *أعلام الحديث*، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، 1409هـ - 1988م.
6. **عماوي**، *ختام عارف حسن*، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، الطبعة: 2010م.
7. **العياشي**، وردة بلقاسم، *أثر استثمار أموال الزكاة في التنمية*، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات-إسكندرية، مجلد 3، عدد 37، الطبعة: 1999م.
8. **الحقباني**، *الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية*.
9. **المالكي**، *المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»*.
10. **الشافعي**، *الأم*، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م.
11. **الراوي**، ثابت إسماعيل، *العراق في العصر الأموي*، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة: 1965م.
12. **الصلابي**، *الدولة الأموية*، دار المعرفة-لبنان، الطبعة: الثانية، 2008م.
13. **حسين**، إيمان سليم كاظم، *التنظيمات المالية في العصر العباسي*، مجلة التراث العلمي العربي، عدد 47، الطبعة: 2020م.
14. **الفتوحي**، محمد بن أحمد، *منتهى الإرادات*، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م.
15. **البخاري**، *صحيح البخاري*، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف.
16. **الرازي**، فخر الدين، *المحصول*، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1418هـ - 1997م.
17. **الطبري**، محمد بن جرير، *تاريخ الرسل والملوك*، دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية، 1387هـ.
18. **ابن سعد**، محمد بن سعد بن منيع، *الجزء المتمم لطبقات ابن سعد*، تحقيق ودراسة: د. عبد العزيز عبد الله السلومي، مكتبة الصديق، الطبعة: 1416هـ - 1995م.
19. **بلاذري**، أحمد بن يحيى بن جابر، *فتوح البلدان*، دار ومكتبة الهلال، الطبعة: 1988م.
20. **الفاكهي**، أبو عبد الله محمد بن إسحاق، *أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه*، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، الطبعة: الثانية، 1414هـ.
21. **البيهقي**، *السنن الكبرى*، كتاب البيوع، التسعير.
22. **القاضي عياض**، *المعلم بفوائد مسلم*.
23. **حسنين**، ناصر جمال، *الاحتكار وأثره على كفاءة اقتصاديات السوق*، المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون للاقتصاديين المصريين، مصر، القاهرة، 2007م.
24. **ابن حبان**، محمد بن حبان بن أحمد، *السيرة النبوية وأخبار الخلفاء*، تحقيق: الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، الطبعة: الثالثة، 1417هـ - 1997م.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

25. **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، *تاريخ الخلفاء*، المحقق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: 1425هـ-2004م.
26. **ابن زنجويه**، حميد بن مخلد، *الأموال*، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.
27. **ابن شبة**، عمر بن شبة بن عبيدة، *تاريخ المدينة*، المحقق: فهيم محمد شلتوت.
28. **المدني**، مالك بن أنس، *الموطأ*، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبوظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، 2004م.
29. **العسكري**، الحسن بن عبد الله، *الأوائل*، دار البشير، طنطا، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
30. **أبو يوسف**، *الكتاب*، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.
31. **ابن الجوزي**، عبد الرحمن بن علي، *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.
32. **المقدسي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد، *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1991/1411.
33. **الرحيباني**، مصطفى بن سعد بن عبده، *مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى*، المكتب الإسلامي، 1415هـ - 1994م.
34. **الطريفي**، هويدا، *الملامح الاجتماعية في العصر العباسي*، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2009م.
35. **الجفال**، سعاد محمد، *الزراعة في العراق خلال العصر العباسي الأول*، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة طرابلس، 2016م.
36. **الدوري**، *نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية*.
37. **زيدان**، جرجي، *تاريخ التمدن الإسلامي*، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
38. **الكساسبة**، حسين، *الكتاب في العصر العباسي الثاني*، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة.
39. **مناصري**، فوزي، *النشاط الزراعي في العصر العباسي الأول*، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس، 2016م.

الهوامش

[1] الراوي، ثابت إسماعيل(1965م) العراق في العصر الأموي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص56-57، الصلابي، علي محمد(2008م)، الدولة الأموية، دار المعرفة-لبنان، ط2، 253/1.

[2] الصلابي، الدولة الأموية، 253/1-254.

[3] حسين، إيمان سليم كاظم(2020م)، التنظيمات المالية في العصر العباسي، مجلة التراث العلمي العربي، عدد47، ص234-235.

[4] الفتوحي، محمد بن أحمد، منتهى الإرادات، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م (330/3).

[5] محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1418هـ - 1997م(160/5)، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان (3/ 284).

[6] د. عبد الله بن منصور، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف-إشارة إلى الاستثمار الوقفي في الجزائر (ص:5)

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

[7]التنمية الاقتصادية المحلية(ص:10).

[8] تاريخ الوقف عند المسلمين وغيرهم، أحمد بن صالح العبد السلام، ، ص59.

[9] كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (المتوفى: بعد 355هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م، ص304.

[10] انظر: القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير(2003م)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 212/17.

[11] محمود، سميعة عزيز(2009م)، الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي في ضل الدولة العباسية، مجلة ديالي، عدد38، ص363..

[12] محمود، الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي في ضل الدولة العباسية، ص368.

[13] محمود، الوقف ودوره الحضاري في المجتمع الإسلامي في ضل الدولة العباسية، ص378-380.

[14] معقل بن يسار بن عبد اللَّه بن معبّر بن حراق بن أبي بن كعب المزني، أسلم قبل الحديبيّة، وشهد بيعة الرضوان، توفي في خلافة معاوية رضي الله عنه. ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1415هـ، 146/6.

[15] البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود(المتوفى: 279هـ)، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م، 219/5.

[16] البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: 279هـ)، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996م، 225/5.

[17] الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية - 1387هـ، 496/6.

[18] محمد، عبدالمعطي محمد، الرقابة على الأسواق في عهد بني أمية، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، مجلد33، عدد3، 2020م، ص2908.

[19] هادي، رعد صالح، أسواق العراق الإسلامية في العصر الأموي، مجلة دراسات تربوية، ص156.

[20] أبو يوسف، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (ت : 182هـ)، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد ، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، ص: 175.

[21] محمود، خالد أحمد علي، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019م، ص11.

[22] ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، (المتوفى: 403هـ)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م، 293/1.

[23] الجفري، موجز التطورات الاقتصادية في الدولة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي، ص119.

[24] اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (المتوفى: بعد 292هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ، 31/1.

[25] حسين، أحلام محسن(2021م)، أسواق بغداد في العصر العباسي، مجلة التراث العلمي العربي، عدد50، ص41.

[26] محمد، محمد محمود منشاوي، العلاقات التجارية بين العراق والحجاز من مستهل القرن الرابع حتى منتصف القرن السابع الهجري، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، عدد66، 2023م، ص449.

[27] محمد، العلاقات التجارية بين العراق والحجاز من مستهل القرن الرابع حتى منتصف القرن السابع الهجري، ص543-454.

The Peerian Journal
Open Access | Peer Reviewed
Volume 42, May, 2025
ISSN (E): 2788-0303
Website: www.peerianjournal.com
Email: editor@peerianjournal.com

[28] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992م، 96/8.

[29] أسواق العرب الإسلامية في العصر الأموي، ص157-159.

[30] المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1991/1411، 129/1.

[31] أسواق العرب الإسلامية في العصر الأموي، ص159-160.

[32] (الرحيباني) مصطفى بن سعد بن عبده، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، 1415هـ - 1994م، ط2، جـ4، ص 195.

[33] (الطريفي)هويدا الطريفى الإمام على بن عوف, ملامح الحياة الاجتماعية في العصر العباسي من خلال شعر ابن الرومى , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, قسم اللغة العربية، جامعة الخرطوم , 2009م , ص 30.

[34] (الجفال) سعاد محمد, الزراعة في العراق خلال العصر العباسى الأول, مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية , كلية الآداب, جامعة طرابلس, عدد 11,10 , 2016 م , ص 4,3

[35] الدوري، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية, ص 14-15.

[36] المرجع السابق , ص 17.

[37] الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري, ص48.

[38] (زيدان) جرجى, تاريخ التمدن الإسلامي, مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة, جـ2، ص132.

[39] (الكساسبة) حسين, الكتاب في العصر العباسي الثاني (247هـ-334هـ), مجلة مؤتة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الإنسانية , مج13 ع7 , 1998م , ص 3.

[40] الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري, ص 49.

[41] مناصري، فطيمة، النشاط الزراعي في العصر العباسي الأول، ص37، الدلفي، مصطفى حسن، موري، مهدي(2024م)، الحياة الاقتصادية في مدينة بغداد يفي العصر العباسي، مجلة الجامعة العراقية، مجلد72، عدد3، ص150.